

وثيقة رقم 250 :

مقابلة مع وصفي قبه حول قرار إبعاده، واعتقال نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، والمصالحة الوطنية²⁵⁰ [مقتطفات]

1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

أجرى المقابلة المركز الفلسطيني للإعلام، رام الله

س: ما هي ملاسات قرار إبعادكم عن قريتكم وفي أي سياق تضعون هذا القرار الصهيوني؟

ج: في الحقيقة تفاجأت من هذا القرار الا قانوني والا إنساني، حيث أبلغت به من قبل قائد المنطقة لقوات الاحتلال الصهيوني، الذي اقتحم برفقة قوة عسكرية صهيونية منزلي ومنازل عدد من الأخوة أصحاب التوجهات الإسلامية والذين لهم مكانة اجتماعية ورمزية ويحظون باحترام الشارع الفلسطيني ويقطنون في نفس الحي.

لا شك أن الاحتلال يسعى دائماً للتضييق على الشخصيات الإسلامية والوطنية ويسعى جاهداً لإضعاف التواصل بين مكونات الشعب الفلسطيني والحد من التأثير في محيط الشخصيات من مجتمعنا الفلسطيني وعشائر وعائلات الشخصيات الإسلامية وهذا ما كان واضحاً خلال النقاش الذي دار بيني وبين قائد المنطقة حول هذا القرار، وعندما أوضحت خلال النقاش بأنني أملك منزلاً شخصياً في قريتي برطعة، ووالداي الطاعنين بالسن وجميع الأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات بل أكثر من 95% من قرية برطعة الشرقية التي يبلغ تعداد سكانها أكثر من أربعة آلاف نسمة هم من آل قبه (....) ولا شك أنه قرار بلطجي، قرار الجلاد الذي يتحكم بالضحية كيفما يشاء، وهو سابقة خطيرة ومخالفة لكل القوانين والأعراف، ويُخشى أن تكون البداية لترحيل السكان الفلسطينيين من قراهم وأراضيهم المضمومة داخل جدار الفصل العنصري.

س: كيف ستعاطون مع هذا القرار، وما هي آليات مجابهته؟

ج: هذا القرار يُشكل سابقة خطيرة، وهو مخالف لكل المواثيق والقوانين الدولية، عدا عن أنه قرار لا أخلاقي ولا إنساني بل قرار سادي حيث يتلذذ الاحتلال بمعاناة أبناء الشعب الفلسطيني من خلال ممارسته عليهم سياسة القهر والإذلال وامتهان الكرامة وسلب ومصادرة الحريات، وتقييد حرية الحركة والإقامة وأمام ذلك سألجأ إلى القضاء لمجابهة هذا القرار، كما وسأتواصل مع كل المستويات الرسمية والشعبية المحلية والعالمية من مؤسسات حقوقية وتلك التي تعنى بحقوق الإنسان، وسأضع قضيتي أمام مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الجهد الإعلامي الذي سأبذله (....)

س: لماذا العودة إلى سياسة التضييق على النواب والوزراء الإسلاميين بالاعتقال والإبعاد؟

ج: المسألة ليست عودة إلى سياسة التضييق، فالاحتلال لم يتوقف منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عن وضع العراقيل واستهداف الشخصيات الوطنية والإسلامية، وكانت هذه المضايقات ترتفع



وتزيد وتيرتها أو تخفض وفق الأحداث والمناسبات الدينية والوطنية التي يحتفل بها الشعب الفلسطيني، ولكن منذ أن حظيت حماس بثقة غالبية أبناء الشعب الفلسطيني وحققت انتصارها وانتزعت شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع وليس بقوة البندقية أو سياسة الوصاية والأمر الواقع، هذا الفوز الساحق الذي حققته الحركة الإسلامية أزعج كل مؤسسات ومطابخ اتخاذ القرار الصهيونية والعالمية بل والفلسطينية والكثير من العربية، حيث جاءت نتائج انتخابات التشريعي الفلسطينية الثانية على غير ما تشتهي سفنهم وعلى غير ما كانوا يتوقعون، حيث وجه الشعب الفلسطيني صفة وضربة معلم في وجه كل من تأمر على الشعب أو يكيد للقضية أو يدعم الاحتلال بطريقة أو بأخرى، لذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل التضييق على الشرعية الفلسطينية الجديدة (.....) وعلى مدار أكثر من ثلاثة سنوات ونصف كان هناك [ما] لا يقل عن خمسين نائباً ووزيراً ورئيس بلدية داخل سجون الاحتلال وعلى رأسهم رئيس الشرعية الفلسطينية الدكتور عزيز دويك الذي أكرمه الله سبحانه وتعالى بحفظ كتاب الله وهو يربض مع إخوانه خلف القضبان.

س: تصاعد اعتداءات الاحتلال تأتي في ظل استمرار عمليات التضييق التي يتعرض لها النواب وقادة العمل الإسلامي من قبل سلطة "فتح" في الضفة، كيف تنظرون إلى ذلك؟

ج: هذا بالفعل ما يحصل على أرض الواقع وهو أمر مؤسف ومحزن، وهو مؤلم جداً أيضاً حيث يُستهدف النواب وقادة العمل الإسلامي من قبل سلطة فتح في الضفة الغربية، فما حصل مع النواب م. عبد الرحمن زيدان، والشيخ نايف الرجوب، والأستاذ محمد مطلق أبو جحيشة، والأستاذ إسماعيل الطل، والأخت سميرة الحلايقة، والدكتور محمود الرمحي، والدكتور عمر عبد الرازق، والشيخ حامد البيتاوي، والشيخ فتحي القرعاوي والأخت منى منصور، والدكتور ناصر عبد الجواد، والشيخ رياض رداد..... وغيرهم إنما يعكس استهتار حركة فتح بالشرعية الفلسطينية التي يمثلها من جاء عبر صناديق الاقتراع ويحظى بثقة وتأييد الشارع الفلسطيني، وما تقوم به سلطة فتح من إجراءات تعسفية وممارسات قهرية في الضفة الغربية يؤكد يقيناً وهما لا يدع للشك أن هناك عملية استئصال لوجود حماس التنظيمي والمؤسسي، (.....) وهذا يؤكد أن ما قامت به سلطة فتح هو تنفيذ من طرف واحد، ومن هنا اجتمعت سلطة الاحتلال مع سلطة فتح بملاحقة ممثلي الشعب الفلسطيني ورموز العمل الإسلامي في سياسة تضييق لا تخدم إلا أمن ومصلحة الاحتلال الصهيوني، (.....)

س: هلا وضعنا في صورة أعداد المعتقلين في سجون السلطة، وحجم الاستدعاءات التي تجري؟

ج: إن أعداد المختطفين في سجون السلطة يرتفع مع قرب موعد كل لقاء يجمع الفلسطينيين والأمريكان أو الفلسطينيين والاحتلال الصهيوني، كما ويرتفع العدد كثيراً عقب كل عملية جهادية ومقاومة، حيث تُقدم السلطة بين يدي اللقاءات وعقب العمليات إجراءات تعبر عن حُسن نوايا السلطة تتمثل بحملة اعتقالات تطل العشرات أو المئات من أبناء الحركة الإسلامية، ويكفي

القول إن هناك لا يزال حوالي أربعمئة مختطف الآن في مراكز تحقيق وسجون السلطة بعضهم محروم حتى من زيارة زوجته وأولاده ووالديه. وأنه عقب عملية الخليل تمّ اختطاف ما يقارب الثمانمئة، واستدعاء المئات يومياً إلى مراكز التحقيق المختلفة والمنتشرة في مختلف محافظات الوطن حيث يتم استجواب من يتم استدعاؤه أو الإبقاء على الآخرين ينتظرون لساعات قد تصل أكثر من عشر ومن ثمّ يطلب منهم العودة ثانية وثالثة، وأسلوب الاستدعاءات قهري حيث يمارس الإذلال وامتهان الكرامة على أبناء الشعب الفلسطيني، كما وتأتي سياسة الاستدعاءات لإشغال قيادات الشعب الفلسطيني عن القيام بالواجب والأمانة الملقاة في أعناقهم وعن المهام التي أسندت لهم من قبل أبناء الشعب الفلسطيني، وللتشويش على حياة من يتم استدعاؤهم وعائلاتهم، ولجعل سياسة الاستدعاء سيفاً مسلطاً وفزاعة لتخويف أبناء الشعب الفلسطيني من مجرد التفكير بالعمل الدعوي.

س: جرى أواخر العام الماضي حديث عن انخفاض وتيرة التعذيب في سجون السلطة، كيف هي الصورة الآن؟

ج: أمام الجرائم التي ارتكبت من قبل السلطة الفلسطينية بحق المواطنين وشباب الحركة الإسلامية والتي كانت بالحجم الذي لا يمكن السكوت عنه، بدأت منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان تتلملم وتتطرق لحجم الانتهاكات الذي طال كل مناحي حياة المواطن الفلسطيني وحقوقه الإنسانية وللأسف على أيدي أبناء سلطة فتح، حيث أخذت بعض مؤسسات حقوق الإنسان في أوروبا تَسائل حكوماتها حول وجهات صرف الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية وكيف يُستخدم هذا الدعم في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وأمام تلك الضجة الإعلامية نزلت نسمات إنسانية على الأجهزة الأمنية التي اضطرت بفتح مؤقت لأبواب بعض مراكز التحقيق والسجون أمام وسائل الإعلام وذلك بعد أن أخفت وأزالت آثار ومعالم الجرائم التي ارتكبت بحق الإنسان الفلسطيني، وأمام التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية محلية ودولية التي حملت السلطة الفلسطينية وأجهزتها ما يحصل من انتهاكات لحقوق الإنسان وطالبت السلطة بتوضيحات كما حصل مؤخراً مع منظمة هيومن رايتس ووتش فاضطرت الأجهزة الأمنية لتغيير أساليب التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ما زالت مستمرة ولكن بصور وأشكال وأخرى قد يكون بعضها أقل عنفاً والدليل على ذلك بأنه لا يُسمح لأعضاء التشريعي من زيارة المختطفين ومراكز التحقيق والسجون والاستماع إليهم، وتُشير التقارير الإعلامية نقلاً عن الشهود أنه وبعد عملية الخليل استؤنف التعذيب بصورة أشد وأكثر عنفاً مما كان عليه في السابق.

س: ما هو دوركم كمسؤولين في التخفيف عن معاناة الشباب والمواطنين الذين يتعرضون لملاحقة السلطة، ويحاربون في أنفسهم وأرزاقهم؟

ج: لا أخفيكم الحال أنه لا يوجد دور فعلي وحقيقي بمعنى الكلمة، حيث ما تقوم به سلطة فتح بمثابة عملية استئصال واجتثاث لحماس، فلا يُسمح لأعضاء التشريعي لزيارة المختطفين والكشف



على مراكز التحقيق والتوقيف والسجن، بل إن السلطة تستهدف أعضاء التشريعي بالتضييق وانتهاك حصانتهم كما حصل مع المهندس عبد الرحمن زيدان حيث استبيح منزله وصودرت أغراضه الشخصية، من هنا يقتصر الدور على الوقفة المعنوية مع المختطفين وذويهم وعائلاتهم، وقفة مواساة وتصبير، وتواصل من خلال الزيارات والشد على الأيدي بالإضافة إلى ما هو متاح من جهد إعلامي لاستنكار وإدانة ما يتعرض له هؤلاء الأطهار من الشباب وأبناء الشعب الفلسطيني، وفضح ممارسات السلطة أمام المؤسسات الحقوقية والإنسانية ومناشدها للتدخل الفوري لوقف المعاناة التي يتعرض [لها] المواطنون وتحديداً شباب الحركة الإسلامية.

س: هل تلمسون أي تغيير على ممارسات السلطة في ظل الحديث عن احتمال عقد المصالحة؟ وما هي رسالتكم للسلطة؟

ج: من المؤسف جداً أن السلطة وخلال حديثها عن المصالحة لا تعمل باتجاه تهيئة الأجواء للمصالحة حيث وخلال وجود الأستاذ عزام الأحمد ووفد فتح في دمشق ولقاءاتهم مع رئيس المكتب السياسي وقيادات حركة حماس كانت الاعتقالات مستمرة، وكان الفصل الوظيفي لأبناء حماس مستمراً، وكان التنسيق الأمني مستمراً، فماذا يعني ذلك؟؟ إن فتح غير جادة بالمصالحة وبين فترة وأخرى تقوم بتسخين هذا الملف وعمل نوع من الحراك للفت نظر الشارع الفلسطيني عن الإخفاقات وال فشل في المفاوضات العبثية، وتحاول فتح من خلال ذلك إرسال رسالة إلى حكومة الاحتلال بأن البديل عن مفاوضات السلام هو الحوار مع حماس، لذلك فحديث فتح عن المصالحة تكتيكي وليس استراتيجي، وإلا لقامت فتح بوقف الملاحقات والاختطافات والتعذيب والفصل الوظيفي ومصادرة الحرية وتكليم الأفواه، حيث يُحظر رفع الراية الخضراء المشوَّحة بـ"لا إله إلا الله محمداً رسول الله"، وما تقوم به سلطة فتح بالمجمل يعكس نوايا فتح الداخلية وموقفها الحقيقي من المصالحة الوطنية.

رسالتي إلى السلطة.. كفى اعتقالات.. كفى تعذيب.. أوقفوا ممارساتكم وإجراءتكم لاستئصال واجتثاث حماس.. ثقوا وسيقنوا أن حماس عصية على الاستئصال والاجتثاث لأنها ضمير الشعب الحي الذي لا يموت ولأن حماس فكرة مترسخة ومنتجزة في نفوس غالبية أبناء الشعب الفلسطيني.. وسيقنوا يا أبناء فتح أن حماس مصدر قوة لكل من يسعى لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني.. قوة حماس من قوة فتح وقوة فتح من قوة حماس وميدان العمل والتسابق لخدمة أبناء الشعب الفلسطيني مفتوح وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.. حماس لا تضمّر إلا كل الخير لفتح وكل مكونات الشعب الفلسطيني.. قوة حماس بوجود فتح موحدة وقوية وقرارها موحد وتلتزم بقرارات الإجماع الوطني.. لتكن المصالحة الوطنية يا أبناء فتح والسلطة أولوية على أجندتكم.. ليكون برنامج الإجماع الوطني ووثيقة الوفاق الوطني الإطار العام لتحرك الجميع.

(.....)